

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون



الجلسة ٣٥٣٦ (الاستئناف الثاني)

الثلاثاء، ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد مريميه (فرنسا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد غرانوفسكي
الأرجنتين السيد كارديناس
ألمانيا السيد غراف زو رانتزو
إندونيسيا السيد وبيسونو
إيطاليا السيد فرارين
بوتسوانا السيد ليغويلا
الجمهورية التشيكية السيد روفنسكي
رواندا السيد أوبلجورو
الصين السيد وانغ شويشيان
عمان السيد الخصيبي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير ديفيد هني
نيجيريا السيد أيواه
هندوراس السيد رندون برنيكا
الولايات المتحدة الأمريكية السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الإمارات العربية المتحدة والمغرب لدى الأمم المتحدة (S/1995/366)

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (S/1995/367)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

والعادلة المنتصرة للشرعية الدولية بدون ازدواجية أو استثناء.

لقد أصدر مجلس الأمن القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٤٧٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠). كل تلك القرارات تتصل بقضية القدس الشريف وتحدد مسؤولية إسرائيل التي تحتل الأراضي العربية في عدم المساس بالوضع الجغرافي والديموغرافي والقانوني للقدس الشريف، كما تطالب المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بما تقوم به دولة الاحتلال من إجراءات تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. واعتبرت هذه القرارات إجراءات قوى الاحتلال لاغية وباطلة وغير قانونية، كما أدانت محاولاتها لتغيير وضع القدس الشريف وطالبتها بالتوقف عنها وعن سياسات الاستيطان التي تندرج في تلك السياسات والاجراءات غير القانونية.

لقد استمع مجلسكم الموقر إلى سعادة السفير الدكتور ناصر القدوة، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة. إن الحقائق التي سردها سيادته أمامكم تؤكد ان إسرائيل تسعى إلى تحقيق هدف واحد هو ضم القدس الشرقية نهائيا وعلان القدس الموحدة عاصمة لها. إن إسرائيل تسعى إلى تحقيق ذلك الهدف بافراغ القدس الشرقية من سكانها الفلسطينيين عبر سياسة مصادرة الأراضي ووضع كل العقبات التي تمنعهم من بناء المساكن، وفي مقابل ذلك تواصل إسرائيل سياسة بناء المستوطنات واستجلاب المزيد من المهاجرين اليهود ليحلوا فيها لتكريس سياسة فرض الأمر الواقع. تقوم إسرائيل بكل ذلك رغم قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة العديدة دون خشية من أن تطبق عليها بنود الميثاق الواضحة في مثل هذه الحالات، والتي أسرع المجلس لتطبيقها في حالات أخرى لم تتوفر لتبريرها أدنى المسوغات. إن قرار المجلس بعدم اتخاذ أي إجراء ضد إسرائيل عندما نظر في مسألة المستوطنات في ٢٨ شباط/فبراير الماضي قد وفر لإسرائيل الإرادة والدعم المعنوي لسياساتها الرامية لفرض الأمر الواقع. تلك هي الحقيقة التي يجب أن نعلمها جميعا. لم تكن إسرائيل لتتخذ إجراءاتها الأخيرة بمصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي الفلسطينية لتبلغ جملة الأراضي الفلسطينية التي صادرتها منذ احتلال سنة ١٩٦٧ أكثر من ٢٤٠٠ هكتار في منطقة القدس الشريف لو أن المجلس اتخذ قرارات حاسمة وسعى إلى تنفيذها لوقف حد لهذه الانتهاكات، وما كانت إسرائيل تقوم ببناء ٢٥ ألف وحدة استيطانية في وحول

استؤنفت الجلسة يوم الثلاثاء الموافق ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥، الساعة ١٠/٥٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأبني تلقيت رسالة من ممثل موريتانيا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ولد علي (موريتانيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يسن (السودان): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لي بمخاطبة مجلسكم الموقر هذا الصباح، وأرجو في البداية أن أضم صوتي لمن سبقوني في تهنئتك على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. واني على ثقة بأنه، بما لديكم من خبرة دبلوماسية وحنكة وحكمة، سيتحقق بقيادتكم كل ما يمكن تحقيقه للوصول إلى قرار عادل ومنصف. والشكر أيضا موصول للسفير الصديق كوفاندا لما بذله من جهد مقدر في رئاسة المجلس في الشهر المنصرم.

لقد استمعنا جميعا إلى المتحدثين السابقين، وقد عبروا عن إدانتهم أو على الأقل عن عدم الرضا للمخاطر التي تواجه مدينة القدس، المدينة المقدسة لدى جميع الأديان السماوية، ولا سيما الإسلام الذي يعتبرها ثاني القبلتين للمسلمين ومسرى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. كما أنها مهد المسيح عليه السلام. لذلك فإن المسألة التي يبحثها مجلس الأمن الموقر هذا اليوم لمسألة في غاية الخطورة. وأي تفريط في حسمها وحلها الحل العادل سوف يلهب العواطف ويستنفر الأمة ويفجر الطاقات للتصدي لها والذود عنها.

وأما مجلسكم الموقر فسيكون ممتحنا في إرادته ومصادقيته وقدرته على اتخاذ القرارات الحاسمة

الاستيطان التي تمكنها من وضع اليد على كل الأراضي الفلسطينية واحالة الحقوق الشرعية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، التي ساندتها المجتمع الدولي ومن ضمنها اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، إلى مجرد أمنيات غير قابلة للتنفيذ. إن ما تريده اسرائيل هو - في الحقيقة - استسلام الدول العربية ومن ورائها المجتمع الدولي لسياساتها التوسعية. انها تضع العقبات أمام السلام بكافة السبل والوسائل. كما أنها ترفض الجلاء عن الجولان السوري وجنوب لبنان بدعوى حاجتها إلى الأمن وهي الدولة المعتدية وقوة الاحتلال. إن الذي تطلبه اسرائيل هو أن يقر المجتمع الدولي بحقها في فرض ما تريد بمنطق القوة وليس بالرغبة الجادة في السلام.

إن السلام الذي نريده نحن والذي يسنده الحق والعدل وسلطة القانون هو السلام العادل والشامل والدائم. ولن يتحقق السلام بمفهومه هذا إلا إذا تخلت إسرائيل عن أطماعها التوسعية وانسحبت من كافة الأراضي العربية المحتلة واعترفت بالحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. ولن يتحقق هذا السلام إلا إذا التزمت إسرائيل التزاما كاملا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومن قبل بقرارات مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠) المتعلقة بوضع القدس.

إن مجلس الأمن أمام مسؤولية كبرى في أن ينحاز بكامله إلى السلام العادل والدائم والشامل؛ وأن يؤكد مصداقيته في شجب الإجراءات التي قامت بها إسرائيل بمصادرة الأراضي الفلسطينية في وحول القدس الشريف وبناء المستوطنات واستمرار الحفريات التي تهدد سلامة وأساسات المسجد الأقصى المبارك؛ وأن يدعو إسرائيل لإلغاء هذه الإجراءات فورا وعدم الإقدام على إجراءات مماثلة في المستقبل. والمجلس مطالب أيضا بالتأكيد على عدم شرعية هذه الإجراءات والعمل على تطبيق نصوص الميثاق التي تضمن الالتزام التام بقرارات المجلس دون استثناءات. والمجتمع الدولي مطالب بأن يعلن رفضه وشجبه لسياسات الأمر الواقع الإسرائيلية التي تمثل خرقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة. كما أنه مطالب بأن يؤكد لإسرائيل بأن السلام لن يأتي بقرارات من طرف واحد قائمة على منطق القوة.

القدس الشريف لو أنها كانت تحسب عواقب عدم انصياها لقرارات الشرعية الدولية، وبوجه خاص قرارات مجلس الأمن الواجبة النفاذ.

ونتساءل الآن ونحن نعلم تماما أن اسرائيل ما كان لها ان تتحدى المجتمع الدولي لولا السند الظالم والدعم الغاشم للذان تجدهما من حلفائها، نتساءل ما هي الحكمة في اهمال جميع المتغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ومساهمات الدول للصلح والسلام؟ فهل تستمر سياسة الحلفاء كما هي؟

لقد اتخذ مجلس جامعة الدول العربية قراره رقم ٥٤٧٨ في ٦ أيار/مايو ١٩٩٥ مؤكدا أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ وينطبق عليها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، كما أكد على خصوصية وضع القدس الشريف للعالم العربي والاسلامي والمسيحي. ثم أدان قرار مجلس جامعة الدول العربية قرار اسرائيل بمصادرة الأراضي الفلسطينية اداة جماعية لخروجه على قرارات الشرعية الدولية وتحديه للقانون الدولي وخرقه لقرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، وتهديده للسلام. ودعا قرار مجلس الجامعة العربية المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف، تحت أي ظرف من الظروف، بأية تعديلات تجريها اسرائيل، كقوة احتلال، على الوضع القانوني والسكاني أو الجغرافي لمدينة القدس. كما دعا المجتمع الدولي إلى رفض ادعاء اسرائيل بأن القدس عاصمة أبدية لها وعدم التعامل مع ما تريد اسرائيل فرضه.

إن حكومة بلدي تعلن ادانتها القوية للإجراءات التي تقوم بها اسرائيل تكريسا لسياسة الأمر الواقع بضم القدس الشريف عبر وسائل مصادرة الأراضي وطرد السكان واغلاق المدينة في وجه الفلسطينيين وبناء المستوطنات ومواصلة الحفريات التي تهدد سلامة وأساسات المسجد الأقصى المبارك. لقد رأت حكومة السودان في قرار توقيع اتفاق إعلان المبادئ خيارا فلسطينيا واجب الاحترام. اتخذت بلدي هذا الموقف رغم علمه التام بأن اسرائيل غير جادة في السلام، وإن ما تريده اسرائيل هو الاستسلام الذي يحقق لها الاستمرار في احتلال الأراضي العربية والقدس الشريف، ويحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي شردوا منها من جراء الحروب المتصلة وسياسات

فقد شعروا بأنهم ظلّموا واغتصبت أرضهم، وبالتالي لم يقنعوا بجزء من الأرض. ونحن نعرف ما حدث بعد ذلك: إنزال الدمار والبؤس بجميع شعوب المنطقة، وبخاصة الشعب الفلسطيني، الذي بتوقيعه في واشنطن على إعلان المبادئ تراجع إلى حد ما عن قراره الأصلي بالقبول بتقسيم بلاده، مما يمكنه دون شك، عاجلاً أو آجلاً، من أن يقيم في نهاية المطاف دولته المستقلة والديمقراطية وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد حان الآن دور إسرائيل لكي تستفيق على الحقائق والوقائع القائمة - وهي حقائق ووقائع لا يمكن الالتفاف عليها الآن، إنه الآن دور إسرائيل لكي تفكر جدياً بجميع دروس الماضي من خلال قبولها رسمياً وعلى نحو قاطع بخطة التقسيم التي قبلتها في ١٩٤٨ - أي القبول بخطة التقسيم نفسها، وبعبارة أخرى أن تقبل إلى الشرق من حدودها قبل ١٩٦٧، بدولة جارة لها في المستقبل، دولة فلسطين.

ويعتري المرء الانطباع بأننا نعيش اليوم نفس السيناريو الذي عشناه قبل ٤٧ عاماً، ولكن بفارق هام يتمثل في وجود نوع من التحول أو الدور المعكوس. فمن ناحية، لدينا شعب أرقق إرهاباً تاماً، ولم يصل لحد الآن إلى نهاية الطريق الطويل والمؤلم، هذا الطريق المليء بالدمار والمذابح كتلك التي ارتكبت بحقه في دير ياسين وصبرا وشاتيلا، على سبيل المثال لا الحصر؛ هذا الشعب الذي اعترف سلفاً، حتى قبل أن يقوم بإنشاء دولته الخاصة، بالدولة التي كانت تحتله، واعترف بمبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار من خلال قبوله بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)؛ والخطأ الوحيد لهذا الشعب، إذا أذن لي بهذا التوصيف، هو أنه يطمح لأن يعيش ذات يوم بسلام في دولة مستقلة.

ومن ناحية أخرى لدينا حكومة إسرائيل، بالرغم من أننا يقال لنا بأنه ليس الحكومة وإنما جزء قوي جداً ومتنفذ جداً من الطبقة السياسية الإسرائيلية - وليس شعب إسرائيل، لأنه لحسن الحظ، لا يتشاطر سكان إسرائيل بأجمعهم آراء الحكومة بشأن مشاكل مثل المصادرة والضم وبالتالي بشأن التوسع.

وبالحكم عن طريق الحقائق، يبدو اليوم أن حكومة إسرائيل تراجعت عن قبولها قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢)، وهي إذ تفعل ذلك تنكر على الشعب الفلسطيني الحق في العيش بسلام ضمن حدوده مستقبلاً المعترف

ويناشد وفد بلادي مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص الأعضاء دائمي العضوية، لتحكيم صوت العقل في قضية تمس المشاعر الدينية، بأن يتخذ الإجراء الحاسم، الذي يتسق مع مبادئ الميثاق والشرعية الدولية، فيعتمد مشروع القرار المقدم أمامكم. لأن تخلي المجلس عن مسؤولياته بحجة غير مقبولة سيقود إلى تكريس وضع خطير - وأكرر وضع خطير - من شأنه أن يدخل منطقة الشرق الأوسط في مرحلة جديدة من التوتر الذي سينعكس سلباً على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل جيبوتي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوراني (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بداية، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ولما كنا قد عملنا معكم ومع وفد بلدكم خلال العامين المنصرمين في المجلس، فإننا ندرك أنكم دبلوماسي ماهر وخبير، حيث أن استقامتكم وإخلاصكم ودفنكم الإنساني ستكون ضماناً لنجاح أعمال المجلس. أود كذلك أن أتوجه بالشكر لسلفكم، السفير كوفاندا، على الطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

أود أن أقول إن بياني الموجز يهدف إلى أن يكون صريحاً ومباشراً ولن يسعى بأية طريقة إلى إثارة حساسيات أي إمرئ. أما بعد، فإن المجلس يناقش مرة أخرى مسألة فلسطين، وهذا يدل على مدى خطورة المسألة. لأن السلام الذي يتوق إليه ذلك الجزء من العالم بحرارة أخذ يهتز لسوء الطالع مرة أخرى نتيجة للسلوك المؤسف الذي يتبعه طرف واحد، أعني، إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

قبل ٤٧ عاماً، قررت الجمعية العامة، بقرارها ١٨١ (د - ٢) إقامة دولتين في فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني: دولة إسرائيل ودولة فلسطين العربية. وقد قبل اليهود الذين يعيشون تحت الانتداب بالقرار وأنشأوا دولتهم في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨. أما المنحدرين من سلالة الكنعانيين، الذين سكنوا الأرض لآلاف السنين، أي السكان الأصليين - وهم الفلسطينيون - فقد قرروا، بدعم من الدول العربية الأخرى، أن يرفضوا ذلك القرار وبحق:

وأود أن أختتم بياني بالملاحظات الصادقة التالية الموجهة إلى سفير إسرائيل.

إن أبناء اسماعيل - ويمكن للمرء في بعض الأحيان أن يغرب عن باله حقيقة أنهم أبناء أعمامكم - يريدون السلم حقا، ولكن ليس أي نوع من السلم. أنهم يريدون سلما عادلا ودائما، وهو سلم الشجعان حسبما قال الجنرال ديفول. وإنني متأكد أن أبناء اسحق يريدون السلم أيضا. وبالحكم عن طريق الحقائق، فإن الزعماء الفلسطينيين - وفي مقدمتهم الرئيس عرفات - بخلاف القيادة الإسرائيلية، يتوقون إلى تحقيق ذلك السلم، حسبما أظهروا في مناسبات عديدة.

ومن غير ريب أن الشعب الفلسطيني ضعيف اليوم، ولكنه مد يده إلى شعب إسرائيل القوي والتقدير جدا. ولا شك أنكم حققت النصر، سيدي السفير، في جميع الحروب تقريبا. ولا شك أنكم دولة إقليمية، وقوة عظمى على الساحة الدولية. ولكن اسمحو لي أن أذكركم بم حل بشعوب كانت تتمتع بالقدر نفسه من القوة والحضارة في الماضي. ونحن لا نعلم ماذا يخبئ المستقبل لنا. فكم من شعوب ضعيفة أصبحت قوية فيما بعد - والعكس صحيح؟

وإنني إذ أقول هذا أود أن أكون واضحا تماما: أنا لا أضمر الشر لأحد - وفي هذه الحالة لشعب إسرائيل. ولكن أود أن أقول ببساطة إنه يجب على إسرائيل أن تستغل قوتها الهائلة وألا تضعها في خدمة سياسة تقوم على مصادرة الأراضي وضمها وإذلال أصحابها، بل بدلا من ذلك يجب أن تستخدمها من أجل التسامح والرضا وحسن الجوار. وعندما يكون المرء قويا، وقبل كل شيء عندما ينظر المرء إلى المستقبل، يجب عليه أن يوفر الراحة لجاره وأن يساعده ويتقاسم العيش معه. ومثال أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية درس جيد، ولقد علمنا أنبياء إسرائيل ذلك الدرس، واسمحو لنا أن نذكر بأنهم أنبيأونا أيضا.

وأخيرا، يجب أن تدرك حكومة إسرائيل شيئا واحدا وهو أنه من دون سلم عادل ودائم مع الشعب الفلسطيني وقيادته، لن يحل مطلقا سلم في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل جيبوتي على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إلي.

بها ضمنيا في ذلك القرار. وتتمثل المفارقة التاريخية في أن هذا المبدأ، الوارد في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والذي كانت إسرائيل لا تزال تحترمه حتى وقت قريب مضى، رفضه ذلك البلد مؤخرا الأمر الذي يلحق الضرر بالفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وفي غزة.

ولقد قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي يوم الأحد عدم مصادرة المزيد من الأراضي العربية. وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس بعض ما جاء في البيان الذي أدلى به أمام المجلس سفير إسرائيل، السيد يعقوبي، يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. فلقد قال بشأن موضوع المستوطنات ما يلي:

"بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية الحالية في تموز/يوليه ١٩٩٢، قامت فورا بإجراء تغيير هام في سياسة الاستيطان الاسرائيلية ... لقد أوقفت الحكومة تخصيص موارد عامة لدعم توسيع المستوطنات القائمة. فلم تصدر أية أراض ولن تصدر في المستقبل لإنشاء مستوطنات جديدة" (S/PV.3505، ص ٩)

وأترك للمجلس أن يحكم عما حدث فيما بعد.

إن إسرائيل لا يمكنها أن تحصل على السلام والأرض معا. ومتابعة إنشاء مستوطنات جديدة وأعمال مصادرة الأراضي العربية والتجريد من ملكيتها، ولا سيما في القدس الشرقية وضواحيها، لا يمكن إلا أن تعرقل عملية السلام. وهذه السياسة وهذه الأعمال تتعارض مع القانون الدولي، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وإعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في واشنطن.

ويدرك أعضاء المجلس أن ثمة شعورا واسعا وعاما بإزالة الغشاوة عن العيون والرفض والإدانة قد عم العالم العربي الاسلامي والعالم العربي المسيحي. ويجب على المجلس ألا يتجاهل ذلك الشعور، ويجب أن يستجيب على النحو المناسب. ومعرض على المجلس مشروع قرار معتدل ومتوازن، من شأنه أن يسهم، دون شك، في تهدئة النفوس وإعادة إطلاق المفاوضات - ولكن هذه المرة بروح من الإخلاص. وتتوقع جيبوتي أن يعتمد المجلس في نهاية هذه المناقشة مشروع القرار ذاك.

بالكشف عن المعوقات والتحليل الدقيق اللازم لترسيخ مبادئ حسن الجوار.

ومما يدعو للأسف أن السلطات الاسرائيلية ما زالت تقوم بإجراءات غير شرعية تستهدف مصادر المزيد من الأراضي الفلسطينية، ومحاولة ضم مدينة القدس الشرقية وتغيير مركزها القانوني أو طبيعتها الجغرافية أو السكانية والتي تمثل خرقة واضحة لاتفاقية جنيف الرابعة، والمادتين ٤٧ و ٤٩ منها على وجه الخصوص.

ومنذ أن أقدمت اسرائيل للمرة الأولى على أولى خطواتها للتمهيد لضم مدينة القدس، اعتمد كل من مجلس الأمن والجمعية العامة العديد من القرارات لشجب هذه الإجراءات الاسرائيلية واعتبارها جميعا لاغية وباطلة. وأهم هذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن هي القرار ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠). وفي هذا المضمار لا بد وأن نشير بصفة خاصة إلى قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي يقرر بشكل قاطع عدم الاعتراف بقيام اسرائيل بضم القدس ويدعو كل الدول إلى عدم إنشاء أية بعثات دبلوماسية إلى اسرائيل في القدس الشريف.

إن احترام قرارات مجلس الأمن الخاصة بموضوع القدس لا يمثل فقط ضرورة تقتضيها قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية وإنما يشكل أيضا أحد متطلبات استمرار ونجاح عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد. ويجب أن لا يكون هناك أدنى شك في أن أية مخالفة لتلك القرارات، وخاصة المتعلقة منها بالقدس الشريف، يمكن أن تضع نهاية غير متوقعة لعملية السلام.

لقد شاركت المملكة العربية السعودية إلى جانب شقيقاتها الدول العربية في دعم مسيرة السلام وإنجاحها لتمكين سلطات الحكم الذاتي الفلسطينية من ترسيخ قواعدها والمضي قدما في مسيرة السلام. وعلى المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، وعلى راعيي عملية السلام، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، القيام بمسؤولياتهم لإقناع اسرائيل بالتراجع عن الإجراءات غير الشرعية بمصادرة الأراضي العربية في القدس الشريف وغيرها، والالتزام التزاما جادا وحقيقيا في إنجاح عملية السلام.

المتكلم التالي ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أود أن أتقدم في البداية بالتهنئة الخالصة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. إننا على ثقة بأن كفاءتكم وحكمتكم ستقودان أعمال مجلسنا إلى النجاح، كما أود أن أشكر سلفكم سعادة السفير كارل كوفاندا لحسن إدارته أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

اليوم يعود مجلس الأمن ليناقد من جديد قضية القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين في إطار سلسلة القضايا التي تعاني منها الدول العربية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقد راودتنا في الماضي القريب ومنذ بدء عملية السلام في الشرق الأوسط في عام ١٩٩١ في مدريد، خواطر أمل وشواهد صدق على أن المجتمع الدولي قد أجمع على المبادئ الرئيسية لتسوية شاملة في الشرق الأوسط تضمنت الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان السورية وذلك استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بالإضافة إلى تنفيذ اسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الخاص بالانسحاب من جنوب لبنان، وخلصت هذه القرارات إلى حق جميع الدول في المنطقة في العيش في أمن وسلام وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله ومصيره.

ولقد راودتنا يا سيادة الرئيس خلال السنوات الأربع الماضية أحلام انطلقت من آمال كبيرة في أن تنعم هذه المنطقة من جديد بالرفاهية والسلام. وتمنينا أن تصدق كل الأطراف في تنفيذ ما تعهدت به وخاصة بعد إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية في واشنطن يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ حيث بدأت ما كنا نعتقد أنها الخطوة الأولى لإقامة السلام العادل بين الفلسطينيين واسرائيل. وكنا نتوقع بتفاؤل وأمل أن يكون هذا الاتفاق هو فاتحة الخير والرخاء وأن تتتابع مراحل التنفيذ لهذا الاتفاق ولغيره في يسر وهدوء. غير أن الحكومة الاسرائيلية دأبت على اتخاذ عدد من القرارات التي أثارت النفوس وأضررت بالمناخ العام لمسيرة السلام وأبطأت في تعبئة الأفكار والقدرات الخلاقة الكفيلة

سيمكنناكم من جعل المجلس قادرا على الاضطلاع بمسؤولياته الهامة إزاء حفظ السلم والأمن الدوليين.

كما لا يفوتني أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير لسلفكم، السفير كوفندا سفير الجمهورية التشيكية، على قيادته الحكيمة للمجلس خلال رئاسته له في الشهر الماضي.

يجتمع مجلس الأمن لينظر في قضية هامة طالما طُرحت أمام أنظار المجلس، ألا وهي قضية انتهاك الاسرائيليين لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، والمتمثلة في مصادرة ٥٣ هكتارا في القدس الشرقية من ممتلكات العرب الفلسطينيين بغرض بناء المزيد من المستوطنات الاسرائيلية عليها كجزء من محاولاتهم المستمرة لتهويد المدينة المقدسة وتغيير طبيعتها السكانية.

والاسرائيليون بهذه الخطوة إنما يبرهنون من جديد على عدم احترامهم للشرعية الدولية وعدم التزامهم بقراراتها.

لقد عارض المجتمع الدولي أكثر من مرة كل الاجراءات التي اتخذها الاسرائيليون والتي استهدفت ضم القدس الشريف وإحداث تغيير في مركزها القانوني وطبيعتها الجغرافية والسكانية. وأصدر مجلسكم الموقر قرارات عديدة في هذا الشأن، ولعل أهمها القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي عبر فيه المجلس عن قلقه إزاء سن "القانون الأساسي" الذي يعلن اجراء تغيير في طابع ومركز مدينة القدس الشريف، وعن تنديده الشديد بسن هذا القانون ورفض الاسرائيليين الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويعتبره انتهاكا للقانون الدولي، ويقرر أن كل التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها سلطة الاحتلال الاسرائيلي، والتي غيرت أو تتوخى أن تغير طابع ومركز مدينة القدس الشريف باطلة ولاغية ويجب نقضها فورا، لأن ذلك يمثل بكل تأكيد عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ويطلب من جميع الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحبها.

ماذا تم بعد هذا القرار؟ لقد استمر الاسرائيليون في تحديهم لقرارات مجلس الأمن، واستمرت اجراءاتهم لتهويد المدينة المقدسة،

إن صمت مجلس الأمن والمجتمع الدولي عن هذه الإجراءات سوف يعيد طرح تساؤلات حول مصداقية هذا المجلس والمعايير الدولية التي تكرر بموجبها قيم العدل والحق والسلام.

تنص إحدى نصوص إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على أن المحادثات بشأن القدس الشريف تبدأ في السنة الثالثة من بداية فترة المرحلة التمهيديّة على الأكثر. ولقد اتفق الطرفان على أن يتم التفاوض حول أربع قضايا في العام المقبل عند البدء في مفاوضات التسوية النهائية، وهي القدس والمستوطنات واللجوء والحدود. ونحن نضمهم أن إعلان المبادئ يلزم الطرفين بعدم الإقدام على أية خطوة من شأنها عرقلة المفاوضات، فهل يا ترى لدى اسرائيل مفهوم آخر غير مفهومنا هذا؟

تتجه أنظار العالم العربي والإسلامي إلى هذا المجلس الموقر للتأكيد على الحقوق العربية والإسلامية في القدس، مطالبة إياه بإعلان عدم شرعية الإجراءات والقرارات الاسرائيلية وإرغام اسرائيل على وقف برامجها وخططها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة.

إن مجلس الأمن قادر اليوم على إنقاذ مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وقادر على إيقاف اسرائيل من الاستمرار في سياساتها وممارساتها. ونحن نأمل أن يقوم المجلس بالتزاماته حتى تعود الحقوق العربية والإسلامية إلى أهلها، وتنعم منطقة الشرق الأوسط، أسوة بغيرها من المناطق في العالم، بالرفاهية والاستقرار والازدهار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، في البداية أود أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأنا على يقين بأن خبرتكم العريضة وما تتصفون به من حكمة

كل ما قاموا به من ممارساتهم الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني يقع تحت الفصل السابع من الميثاق ولا شيء غيره.

والعرب والمسلمون يتساءلون: لماذا لم يستطع مجلس الأمن إرغام الاسرائيليين على الامتثال لقراراته العديدة؟ ولماذا يتحاشى تطبيق الفصل السابع عليهم؟ بل لماذا يغض النظر عن قيام الاسرائيليين بمذابح شنيعة ضد العرب الفلسطينيين، وقيم الدنيا عند تعرض مستعمر يهودي في فلسطين لجرح بسيط؟ والعرب والمسلمون يتساءلون: لماذا تشجع دولة عظمى وعضو دائم بمجلس الأمن وتحرض الاسرائيليين على عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي؟ أليس ذلك تناقضا صارخا بين مسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن وأفعالها عندما يتعلق الأمر بالاسرائيليين؟

ألا يعطي هذا الموقف مبررا لدول عديدة بعدم الالتزام بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، ومن بين هذه الدول بلدي الذي يخضع لعقوبات جائرة فرضها مجلس الأمن طبقا للفصل السابع لمجرد الاشتباه في علاقة مواطنين لبيين بحادث تفجير طائرة أمريكية؟

والأدهى أن الولايات المتحدة هي التي تعمل على عرقلة أي حل لنزاع قانوني ما كان يجب وضعه أمام مجلس الأمن لأنه لا يمثل تهديدا للأمن والسلام الدوليين.

إن سياسة الإذلال والكيل بمكيالين في القضايا الدولية أمر يدعو بحق للأسف الشديد لأنه يتم عن طريق مجلس الأمن الدولي وبفعل دولة عظمى دائمة العضوية، وهو أمر لا يمكن قبوله الى ما لا نهاية، لأنه يستفز مشاعر الشعوب ويدفعها الى اتباع كل السبل للتخلص من هذا الواقع الظالم والذي قد يدفعها الى النظر في جدوى الأمم المتحدة عندما تفقد مصداقيتها في حماية الشعوب وحقوقها وسيادتها.

وها هي اليوم أمامكم قضية بالغة الحساسية، وأنظار العالمين العربي والإسلامي وكذلك كل الشعوب المتطلعة الى استتباب السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط متجهة الى مجلسكم الموقر. فإما أن تتخذوا قرارا حاسما يضع حدا للإجراءات الاسرائيلية غير الشرعية والتي من شأنها أن تفقد

واستمرت حفرياتهم التي تستهدف تقويض المسجد الأقصى المبارك بعد فشلهم في محاولة إحراقه عام ١٩٦٩، واستمرت محاولاتهم في وضع كل العراقيل أمام استمرار تواجد العرب الفلسطينيين أبناء القدس الشريف في المدينة، تارة بقفل المدينة في وجه اتصالاتها ببقية مدن فلسطين وتارة أخرى بتشجيع المستوطنين المتطرفين في اعتداءاتهم المتكررة على العرب الفلسطينيين. وحتى التطورات الأخيرة التي تسمى باتفاقيات السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين لم تمنع الاسرائيليين من الاستمرار في انتهاكاتهم لقرارات مجلس الأمن، والمساس بحقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها الشرعية الدولية.

ولنا أن نتساءل: الى متى سيظل الاسرائيليون يرفضون تنفيذ قرارات مجلس الأمن والمجتمع الدولي؟ وهل يرغب الاسرائيليون حقا في السلام؟

إن الموضوع المطروح اليوم أمام أنظار مجلسكم الموقر هو موضوع في غاية الأهمية والخطورة، فالقدس الشريف هي مفتاح الحرب والسلام، كان ذلك في الماضي وسيبقى الآن وفي المستقبل.

والموضوع لا يتعلق بالحكومات العربية حتى يمكن لحلفاء الاسرائيليين ممارسة الضغوط لاحتواء مواقفها. إن الموضوع يتعدى الحكومات العربية، ويمتد الى شعوب الأمة العربية من المحيط الى الخليج، بل إنه يمتد لشعوب الأمة الإسلامية كلها، ولن تنجح أية محاولة لاحتواء ردة فعل الشعوب الغاضبة، ناهيك عما يقدمه من مبررات لزيادة التطرف في المنطقة، هذا التطرف الذي كانت تصرفات الاسرائيليين وحلفائهم هي الدافع الأساسي له.

لقد نفذ صبر الشعب العربي وشعوب الأمة الإسلامية وهم يشاهدون في كل يوم صلف الاسرائيليين وإمعانهم في إذلال العرب والمسلمين، متحدين كل قرارات مجلس الأمن الدولي لأنهم معفيون من تنفيذها بسبب الموقف المتحيز للولايات المتحدة الأمريكية، بل والمشجع على التمادي في الانتهاكات، واستمرار التوسع بالقوة على حساب جيرانهم. وهم معفيون أيضا من تطبيق الفصل السابع عليهم، رغم أن

الأوسط، لهو انتهاك صارخ وفاضح لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولقرارات الأمم المتحدة وإعلان المبادئ الخاص بالترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي،

الثقة بالوصول الى سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة، وإما أن تدفعوا تلك الشعوب قسرا الى اختيار طريق التطرف والمواجهة، وجر المنطقة من جديد لصراع دموي يهدد الأمن والسلم الدوليين.

كل ذلك متوقف على ما تتخذونه من قرارات وإجراءات عملية حيال السياسات الاسرائيلية المبرمجة أم لضم وتهويد القدس الشريف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل موريتانيا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ولد علي (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا، باسم وفد بلدي، أن أتوجه اليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو ١٩٩٥. وإنني لعلّي ثقة بأن خبرتكم ومهارتكم ستكفلان النجاح لمداولات المجلس. ويعزز ثقتي بكم الدور الهام الذي تضطلع به فرنسا، هذا البلد الصديق، في صون السلم والأمن الدوليين.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر سلفكم الممثل الدائم للجمهورية التشيكية، صاحب السعادة السيد كارل كوفاندا، على الطريقة الكفؤة والماهرة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر نيسان/أبريل.

يعرف الجميع أن القرار السياسي الذي اتخذته الدول العربية بالشروع في مفاوضات مع اسرائيل كان يستند الى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والى مبدأ "الأرض مقابل السلام".

إن قرار حكومة اسرائيل ببدء المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع الطرفين لإعلان المبادئ عززا الثقة بعملية السلام.

ولكن المجلس يجتمع اليوم عقب القرار الأخير الذي اتخذته حكومة إسرائيل بمصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة. وهذا الإجراء، الذي أثار استنكارا يكاد يكون عالميا، والذي ترك أثرا سلبيا على عملية السلام الهشة في الشرق

الموقع عليه في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. والأنكى من ذلك أن القرار يتنافى ومعايير السلوك الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئه. وبدلاً من أن يسهل هذا القرار بزوغ جو من الثقة في إطار المفاوضات الصعبة الجارية، فإنه يشكل عائقاً إضافياً في الطريق أمام التسوية الشاملة لمسألة الشرق الأوسط.

ولذا فإن جمهورية موريتانيا الإسلامية تدين بشدة - أسوة ببلدان أخرى كثيرة - القرار الإسرائيلي الذي يرمي إلى وضع المجتمع الدولي أمام الأمر الواقع، والذي يمعن، من خلال ذلك، في تجاهل مشاعر وتطلعات الأغلبية الساحقة من شعوب العالم.

صحيح أن الكثير من التقدم قد أحرز منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام منذ أكثر من ثلاثة أعوام، وأنه كان من المتوقع أن يحل التفاوض واحترام قواعد ومبادئ القانون الدولي محل التوتر والعنف اللذين ما برحت شعوب الشرق الأوسط تعاني منهما. ولكن مسيرة السلام وصلت اليوم إلى مرحلة حساسة: فمجلس الأمن يجب عليه أن يتخذ تدابير عاجلة للتصدي لهذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. ذلك أن تقدم مسيرة السلام ونجاحها يتوقفان إلى حد كبير على توفر الإرادة السياسية لدى الطرفين وعلى التزامهما بالوفاء بالتعهدات التي قطعها على أنفسهما. وإن الإجراءات الانفرادية من قبيل الإجراء الذي نجتمع من أجله اليوم لن تؤدي إلا إلى إثارة الشكوك والإضرار بتطلعات شعوب المنطقة صوب السلام والوثام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل موريتانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

لا يوجد هناك متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.